



البيان الصادر
عن الاجتماع الطارئ للجنة المشكلة
من النقباء الفرعيين مع النقيب العام
في شأن الفاتورة الإلكترونية

استكمالاً للقاعات المتتالية للنقابة العامة والنقابات الفرعية على مستوى الجمهورية؛ لمتابعة اللقاءات التي تجمع الأستاذ النقيب العام مع السيد وزير المالية في شأن الفاتورة الإلكترونية، وفي ضوء ما قام به النقيب العام وتوصل إليه من خلال هذه المفاوضات خلال هذا الوقت القصير، وأملاً في الوصول إلى ما يحقق كافة مقاصد المحامين في حسر حديث الفاتورة الإلكترونية عن كاهل المحامين جميعاً. فقد استقر الرأي ما بين النقيب العام وقيادات وزارة المالية على العمل بالقواعد الآتية لحين إصدار القرار الختامي من قبل اللجنة في هذا الشأن ، وذلك على التفصيل الآتي :

- أولاً - عدم مطالبة المحامين بالتسجيل بنظام الفاتورة الإلكترونية، واعتبار يوم الخميس الموافق ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٢ موعداً لاغياً غير معمول به.
- ثانياً - في ضوء تشكيل اللجنة الخاصة لهذا الأمر من النقابة العامة والنقابات الفرعية، والبدء في عقد اجتماعاتها مع لجنة وزارة المالية، سيتم طرح كل ما يدور في مشاورات واجتماعات هذه اللجنة أولاً بأول على اللجنة العامة لاجتماعات النقابة العامة والنقابات الفرعية لاتخاذ القرار الختامي في هذا الشأن وعرضها على الجمعية العمومية.
- ثالثاً - تؤكد النقابة العامة والنقابات الفرعية على مستوى الجمهورية أنها تقف صفاً واحداً مع جمعياتها العمومية للحفاظ على كافة حقوق المحامين المشروعة، وأيضاً الحفاظ على كافة مقدرات الوطن.

صدر بتاريخ ٤ / ١٢ / ٢٠٢٢

عاشت وحدة المحامين ،،،

نقيب المحامين
رئيس اتحاد المحامين العرب

عبد الحليم علام